مكتب العمل الدولي

# مجلس الإدارة

الدورة 328، جنيف، 27 تشرين الأول/ أكتوبر - 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 **الوثيقة: GB.328/POL/2**

**قسم وضع السياسات**
*جزء العمالة والحماية الاجتماعية*

**POL**

**التاريخ:** ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦
**الأصل:** إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

## النتيجة ٤: تعزيز المنشآت المستدامة

**غرض الوثيقة**

تقدم هذه الوثيقة المعالم البارزة في استراتيجية وتنفيذ النتيجة ٤ في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وبشكل عام، أحرز المكتب تقدماً جيداً في تنفيذ النتيجة ٤. ومجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن الاستراتيجية وتنفيذها (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٩).

**الهدف الاستراتيجي المعني:** النتيجة ٤: تعزيز المنشآت المستدامة.

**الانعكاسات السياسية:** لا توجد.

**الانعكاسات القانونية:** لا توجد.

**الانعكاسات المالية:** يغطي البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ معظم نتائج فترة السنتين الحالية. وبعض العمل المضطلع به على المستوى القطري غير ممول كلياً في الوقت الراهن.

**إجراء المتابعة المطلوب:** سيراعي المكتب الإرشادات التي يقدمها مجلس الإدارة في مواصلة تنفيذ النتيجة ٤، كما ترد في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

**الوحدة مصدر الوثيقة:** إدارة المنشآت.

**الوثائق ذات الصلة:** البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ القرار والاستنتاجات بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الرابعة بعد المائة (٢٠١٥)، الوثيقة GB.325/INS/5/2؛ متابعة قرار مجلس الإدارة بشأن المبادئ التوجيهية بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥)؛ استراتيجية التنفيذ من أجل آلية متابعة وتعزيز الأنشطة الترويجية بشأن إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، ٢٠١٤ (إعلان المنشآت متعددة الجنسية)؛ استنتاجات مؤتمر العمل الدولي بشأن تعزيز المنشآت المستدامة (٢٠٠٧)؛ توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣).

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

# أولاً - المقدمة والأساس المنطقي

١. تشكل النتيجة ٤ بشأن تعزيز المنشآت المستدامة إحدى النتائج السياسية العشر في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتقدم هذه الوثيقة المعالم البارزة للاستراتيجية والحصائل المخطط لها والنتائج المحققة في تنفيذ النتيجة.

٢. وبما أنّ "القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لاستحداث فرص العمل ومصدر ما يناهز ٩ وظائف من أصل ١٠ وظائف في العالم"،[١] فإنّ النتيجة ٤ ذات أهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء باعتبارها وسيلة فعالة وملموسة يمكن من خلالها لمنظمة العمل الدولية أن تساعد على تعزيز العمالة اللائقة والمنتجة. وأعيد التأكيد على ذلك عندما أيدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة. ويسلّم برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنّ "الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وفرص العمل".[٢]

٣. وتتمثل رؤية النتيجة ٤ في أنّ الدول الأعضاء تجعل من تنمية المنشآت المستدامة عنصراً أساسياً في استراتيجياتها الإنمائية. وبغية تحقيق كامل قدرة القطاع الخاص ليكون مصدراً رئيسياً للنمو واستحداث العمالة، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تحقيق التغييرات الثلاثة التالية التي تتجلى في مؤشرات النتيجة المستخدمة لتقصي الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في تعزيز تنمية المنشآت:

- إدخال إصلاحات على الشروط الإطارية القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تسهم في إرساء بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة؛
- تحسين الإنتاجية وظروف العمل، مع مراعاة سلاسل القيم بكاملها؛
- توسيع نطاق خدمات دعم قطاع الأعمال لصالح أصحاب المشاريع المحتملين والموجودين.

٤. والاستراتيجيات المنفذة بموجب النتيجة ٤ تستند إلى التوصيات المعنية المتعلقة بمجال الأهمية البالغة بشأن الإنتاجية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٢٠ (آذار/مارس ٢٠١٤) والقرار بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الرابعة بعد المائة (٢٠١٥). وباعتبار أنّ النتيجة ٤ تشكل جزءاً لا يتجزأ من مبادرة المنشآت، فسوف تساعد منظمة العمل الدولية على مشاركة المنشآت مشاركة كاملة في تحقيق أهداف المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك جوانب متنوعة في تنفيذها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادرة الخضراء ومبادرة القضاء على الفقر ومبادرة المرأة في العمل ومبادرة مستقبل العمل.

# ثانياً - المعالم البارزة في الاستراتيجية والتنفيذ

## المنشآت الصغيرة والمتوسطة

### *البيئة المؤاتية وإضفاء السمة المنظمة على المنشآت*

٥. تتمثل الحصيلة الرئيسية للنتيجة ٤ في عمليات تقييم البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة. وتنبثق أهمية هذه الحصيلة من واقع أنّ البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة تشكل التدخل الأساسي لمنظمة العمل الدولية في استحداث فرص متكافئة لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ونظراً إلى أنّ استنتاجات عام ٢٠١٥ بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة طلبت من المكتب أن يوسع نطاق عمل البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، ضاعف

[١] انظر: World Bank, *World Development Report 2013*, Washington D.C., 2013.

[٢] انظر الفقرة ٦٧ من برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. متاح على الموقع التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld.

البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تقريباً عدد نتائج البرامج القطرية التي تساعد الدول الأعضاء على تحسين البيئة المؤاتية (ثماني نتائج للبرامج القطرية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مقابل ١٥ نتيجة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧). وصبّ المكتب تركيزاً كبيراً على بناء أساس متين لنشاط البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة. وقد استُهل أحد عشر تقييماً قطرياً جديداً أو بات قيد الإعداد. كما تم تلقي طلبات لأربع عمليات تقييم إضافية ولكنها لم تحظَ بالتمويل بعد.

**٦.** وإلى جانب توسيع عمليات التقييم القطرية، فإن برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة سوف يشمل أيضاً مكوناً جديداً بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المنظمة. وهذه هي الاستجابة الاستراتيجية للنتيجة ٤ لتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤). وهناك حصيلة رئيسية مخطط لها لفترة السنتين، تتمثل في منتج جديد يقدم المشورة بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت، ويتضمن نموذج تدخل ومقترحات تعاون تقني ملائمة.

### *الإنتاجية وظروف العمل*

**٧.** استناداً إلى الأدلة التجريبية التي تبيّن أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المولّد الرئيسي للعمالة غير أنّ مستويات إنتاجيتها متدنية جداً بحيث تتقرب أحياناً من ظروف العمل السيئة، فإنّ منظمة العمل الدولية جعلت من الرابط بين ظروف العمل وأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة أولوية لها. والبرنامج الأكثر أهمية في هذا المجال هو برنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس (SCORE). وهو عبارة عن برنامج للتدريب العملي والمشورة داخل المصنع، يهدف إلى تحسين الإنتاجية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على المشاركة في سلاسل التوريد والإمداد العالمية. وقد قدم برنامج SCORE حتى اليوم الدعم لقرابة ٨٥٠ منشأة صغيرة ومتوسطة تمثل مجموعاً من القوى العاملة يبلغ ٢٠٠٠٠٠ عامل. وينصب التركيز خلال فترة السنتين هذه على زيادة حجم برنامج SCORE واستدامته، من خلال ترسيخه في البرامج الوطنية الرامية إلى تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الاتفاقات المبرمة مع المشترين الرئيسيين الدوليين الذين يستخدمون برنامج SCORE لتنمية موردیهم. وكما أشارت إليه وثائق نتائج البرامج القطرية، فإنّ الطلب في تزايد كبير (١٠ نتائج للبرامج القطرية حالياً مقابل ست نتائج للبرامج القطرية لفترة السنتين). ولقد أحرز تقدم يعتد به فيما يتعلق بترسيخ برنامج SCORE في البرامج والميزانيات الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومنذ عهد قريب، خصصت وزارة التجارة والصناعة والسياحة الكولومبية مبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لدعم انتشار برنامج SCORE وتعهدت الوزارة الهندية المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتخصيص موارد لتدريب ١٠٠ منشأة على أساس برنامج SCORE. وقد أصبح التعاون مع كبار المشترين الوطنيين والدوليين خياراً إضافياً واعداً لتزايد الحجم. وحتى الآن، سجل ٣٢ مشترياً من كبار المشترين ما مجموعه ١٣٨ موّرداً في التدريب على برنامج SCORE. غير أنّ الحصول على الموارد لتلبية المزيد من الطلبات يبقى تحدياً رئيسياً.

### *تطوير سلاسل القيم*

**٨.** يشكل تعزيز سلاسل القيم المحلية والوطنية شرطاً مسبقاً لزيادة المحتوى المحلي لسلاسل التوريد والإمداد العالمية. ويعزز المكتب بشكل مستمر حافظته بشأن مشاريع سلاسل القيم في البلدان ذات الدخل المنخفض، من خلال الاعتماد على سجل المسار الناجح لتنفيذ تلك المشاريع،[٣] مع التركيز على الوظائف وتوليد الدخل وتحسين نوعية الوظائف في أكثر من ٣٠ بلداً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية (تبلغ حافظة المشاريع الحالية ٧٠ مليون دولار أمريكي). ويُقترح زيادة توسيع هذه الحافظة، بالاستناد أساساً إلى حشد الموارد من خارج الميزانية. ويتمثل الجزء الرئيسي من العمل في سلاسل القيم في تطوير نُظم السوق من أجل العمل اللائق ("المختبر")، وهو عبارة عن مشروع لتوليد المعارف يقدم المزيد من البراهين بشأن نتائج سوق العمل المنبثقة عن تدخلات سلاسل القيم.[٤]

[٣] انظر: http://www.ilo.org/empent/areas/value-chain-development-vcd/lang--en/index.htm.

[٤] انظر: http://www.ilo.org/empent/Projects/the-lab/lang--en/index.htm.

### *التدريب على تنظيم المشاريع*

**٩.** كان التدريب على تنظيم المشاريع من بين التدخلات الرائدة للنتيجة ٤ من حيث التوعية. وقد شارك في البرنامج التدريبي "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" أكثر من ١٠ ملايين مشترك خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في حين درّبت الحزمة التدريبية لصاحبات المشاريع (إمضي قدماً) ١٠٠٠٠٠ امرأة في الفترة نفسها. ولا يزال الطلب على هذه المنتجات قوياً وسوف يتم التوصل إلى المؤشر في نهاية فترة السنتين (يوجد حالياً ١٩ نتيجة للبرامج القطرية مقابل هدف يبلغ ٢٤ نتيجة). وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية في جعل التدريب جزءاً من تدخلات أشمل ومتعددة العناصر ترتبط بالنتيجة ١ أو٥ أو٩.

### *موضوع جديد: المنشآت الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو*

**١٠.** بما أنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفتية وسريعة النمو تستحدث أغلبية الوظائف الجديدة، يزمع المكتب أن يستهل ترويج هذا الجزء الفرعي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وجرى وضع مذكرة مفاهيمية تحدد نهج منظمة العمل الدولية في تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو، وستكون الأساس لتصميم تدخلات جديدة.

### *توليد المعارف*

**١١.** تدعو استنتاجات المناقشة بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الدورة الرابعة بعد المائة (٢٠١٥) لمؤتمر العمل الدولي، إلى اعتماد نهج يقوم على البينات إزاء سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويرمي إلى توليد المزيد من المعارف بشأن جدوى التدخلات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها من حيث التكلفة. وبالتالي، فإنّ توليد بينات أكثر صرامة بشأن ما هو مجدٍ في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يشكل حصيلة رئيسية أخرى للنتيجة ٤. وقد أرسى المكتب مجموعة متينة من خمس عمليات جديدة لتقييم الأثر، تتراوح بين تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى النساء في كينيا ومشاريع سلاسل القيم في الصناعات الزراعية في تيمور - ليشتي وزامبيا.

## المنشآت متعددة الجنسية

### *الدعم على المستوى القطري*

**١٢.** يجري تقديم الدعم على المستوى القطري للهيئات المكونة الثلاثية بشأن تطبيق مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية، بموجب النتيجة ٤ أو كإسهام في النتائج الأخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي في تعزيز عمليات مستدامة للمنشآت متعددة الجنسية، أكثر اتساقاً مع أولويات العمل اللائق في البلدان المعنية، من خلال إجراءات تتصدى لتحديات العمل اللائق و/ أو تعزز فرص العمل اللائق.

**١٣.** والمساعدة التقنية على المستوى القطري في تزايد بسبب إذكاء الوعي بالصك، بفضل آلية المتابعة الجديدة لإعلان المنشآت متعددة الجنسية، التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٢٠ (آذار/ مارس ٢٠١٤). ويجري تنفيذ الأنشطة بموجب نتائج البرامج القطرية من خلال المشاريع الجديدة للتعاون الإنمائي بدعمٍ من تمويل الجهات المانحة. كما ينبثق النشاط المتزايد عن أهداف التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المستدامة والنمو الشامل والعمل اللائق، وعلى الدور الذي يضطلع به الاستثمار المستدام. وتشمل السمات الرئيسية للمساعدة على المستوى القطري استثارة الوعي بشأن الصك والدراسات وعمليات التقييم وبناء القدرات وتسهيل الحوار الثلاثي وأكثر واعتماد خطط عمل تحدد أدوار ومسؤوليات الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمنشآت. وتنفّذ الأنشطة بتعاون وثيق مع الإدارات التقنية في جنيف والهيكليات الميدانية (فرق الدعم التقني للعمل اللائق والمكاتب القطرية) وتتقاسم الخبرات فيما بين الأقاليم من خلال الشبكة العالمية لمنظمة العمل الدولية لنقاط الاتصال المعنية بإعلان المنشآت متعددة الجنسية.

### *المنتجات العالمية*

**١٤.** يجري وضع منتجات عالمية لزيادة الدعم المقدم إلى الهيئات المكونة والمنشآت متعددة الجنسية في تنفيذ أحكام إعلان المنشآت متعددة الجنسية. ويشمل ذلك مجموعة موارد عالمية بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية مع موجزات سياسية وأدوات للتقييم الذاتي مخصصة لكل مجموعة من المجموعات المستهدفة.

### *التدريب*

**١٥.** يؤدي تعزيز التعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو إلى زيادة تقديم التدريب للهيئات المكونة الثلاثية والمنشآت واستكمال التعلم الإلكتروني بشأن المنشآت متعددة الجنسية والتنمية والعمل اللائق والدورات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

### *مكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية لقطاع الأعمال*

**١٦.** ما فتئ مكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية لقطاع الأعمال بشأن معايير العمل الدولية، يوسع أنشطته في مجال توعية المنشآت التي تلتمس الإرشاد بشأن معايير العمل الدولية من أجل سياساتها المؤسسية وللتصدي لتحديات العمل اللائق في العمليات وسلاسل التوريد والإمداد الخاصة بها. ويتواصل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ويتعمق في مجالات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والتمويل من أجل التنمية.

### *الاستعراض*

**١٧.** قرر مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٦ أن يستهل عملية استعراض نص إعلان المنشآت متعددة الجنسية وعملية تفسيره. ومن شأن فريق عمل تخصيصي ثلاثي أن يقدم توصياته إلى مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٧ بهدف اعتمادها المحتمل.

## التعاونيات

### *المشورة القانونية والسياسية*

**١٨.** يقدم المكتب المشورة القانونية والسياسية بالاستناد إلى توصية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣). ومنذ اعتماد هذه التوصية، استخدمها أكثر من ١٠٠ بلد لوضع سياسات وقوانين ومراجعتها. ويدعم المكتب حالياً وضع تشريعات وسياسات تعنى بالاقتصاد التعاوني والاجتماعي والتضامني في كوستاريكا واليونان ومصر وجنوب أفريقيا وتونس. وفي عام ٢٠١٣، شارك المكتب كذلك في إنشاء فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما زاد من الإطلالة في الأمم المتحدة ودفع قدماً بمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات الدولية والوطنية.

### *الدعم التقني*

**١٩.** منذ عام ١٩٢٠، يقدم المكتب الدعم التقني بشأن التعاونيات (من قبيل المرفق التعاوني لأفريقيا) ومؤخراً بشأن المنشآت المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وترتبط تدخلاته بشأن التعاونيات والمنشآت المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمجالات النتائج الأخرى، مما يكسر الحواجز بين المقر والميدان. وهي تشمل ما يلي: (أ) التعاونيات وغيرها من المنشآت المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تستحدث فرص العمل لصالح الشباب في جنوب أفريقيا ومصر والمغرب والجزائر (النتيجة ١)؛ (ب) تعزيز إدارة التعاونيات الزراعية في منغوليا وفيتنام والصين وزامبيا (النتيجة ٥)؛ (ج) الانتقال إلى الاقتصاد المنظم من خلال تعاونيات عمال جمع النفايات في تركيا والعمال المنزليين في جنوب أفريقيا وترينيداد وتوباغو والعاملين في منازلهم في إندونيسيا (النتيجة ٦)؛ (د) الدفع قدماً بسبل عيش العمال المهاجرين واللاجئين من خلال التعاونيات وغيرها من المنشآت المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في اليونان والأردن والفلبين وتركيا (النتيجة ٩).

٢٠. وبغية معالجة طلبات الهيئات المكونة، ابتكر المكتب أدوات من أجل تعزيز القدرات في تقديم الخدمات من خلال التعاونيات والمنشآت الأخرى المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشأن ما يلي: (أ) تحسين القدرات الإدارية للتعاونيات الزراعية القائمة (من خلال الحزمة التدريبية "كيفية إدارة تعاونيتك الزراعية"- My Coop) المتاحة في ١٤ لغة والمعتمدة في ٢٠ بلداً؛ (ب) بدء وتحسين التعاونيات في الاقتصاد غير المنظم بما في ذلك لصالح النساء والشباب (في مرحلة الصيغة النهائية)؛ (ج) بناء قدرات التعاونيات المالية على المستوى الثانوي لخدمة الأعضاء بشكل أفضل (بالتعاون مع برنامج التمويل الاجتماعي ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). ومنذ عام ٢٠١١، يقوم المكتب بتنظيم دورات أكاديمية عالمية وإقليمية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومن المزمع تنظيم المزيد من الدورات الأكاديمية في كوريا الجنوبية ولكسمبرغ في عام ٢٠١٧.

### *البحوث*

٢١. يعمل المكتب على الدفع قدماً بمفهوم مستقبل العمل وبقاعدة المعارف الخاصة به، بما في ذلك عمل الرعاية والاقتصاد الأخضر والابتكار الاجتماعي وقضايا الجنسين، فيما يتعلق بالتعاونيات والمنشآت المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويعمل المكتب بوجه خاص، على تحسين البيانات بشأن التعاونيات من خلال قرار بشأن إحصاءات عن التعاونيات، اعتمده المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل (جنيف، ٢٠١٣). كما يعمل المكتب، بالشراكة مع الحركة التعاونية الدولية ومع الشركاء في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سعياً إلى الدفع قدماً ببرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## برنامج التمويل الاجتماعي

### *برنامج التمويل الاجتماعي والمؤسسات المالية*

٢٢. يشكل برنامج التمويل الاجتماعي رابطاً لمنظمة العمل الدولية مع القطاع المالي، إلى جانب كونه نقطة اتصال داخلية بشأن الخدمات المالية، تقدم الدعم التقني لمختلف المكاتب والإدارات.

٢٣. وللمؤسسات المالية القدرة على أن تكون نواقل رئيسية من أجل تعزيز العمل اللائق. على سبيل المثال، لا تقدم المصارف والمستثمرون مدخلات مهمة لاستحداث الوظائف في المنشآت الصغيرة المتوسطة فحسب، بل تشجعها أيضاً على تحسين ظروف العمل وتجنب عمل الأطفال. ولأن المؤسسات المالية تتمتع أيضاً بالقدرة على وضع نظم للمنتجات والتوزيع تمكنها من الوصول إلى المجموعات المستهدفة منقوصة الخدمات، فإنّ هذا البرنامج الإدماجي المالي يساوي تعزيز العدالة الاجتماعية في الأسواق المالية.

### *المنظمون وصانعو السياسات*

٢٤. يسعى برنامج التمويل الاجتماعي إلى المشاركة في القطاع المالي بغية تطوير إمكانيته. أولاً، يجري الاضطلاع بالعمل مع المنظّمين وصانعي السياسات من خلال تزويدهم بالأدوات والإرشادات لتشجيع المؤسسات المالية على تحقيق أهداف التنمية. وعلى سبيل المثال، قدم برنامج التمويل الاجتماعي في السنوات الأخيرة، دعماً نشطاً لتطوير أسواق التأمين الشاملة في أثيوبيا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المحليين لضمان وجود بيئة محفزة. وعند التطلع نحو المستقبل، يجري استكشاف أوجه تعاون مماثلة في الكثير من البلدان الأخرى. وفي السياق ذاته، فإنّ منظمة العمل الدولية عضو مؤسس لمبادرة النفاذ إلى التأمين، التي تشكل الذراع الضمين للرابطة الدولية لمشرفي التأمين. ومن خلال مبادرة النفاذ إلى التأمين، تسعى منظمة العمل الدولية إلى ضمان أن تراعي الهيئة العالمية لوضع المعايير، العدالة الاجتماعية في مجال التأمين.

٢٥. ثانياً، يعمل برنامج التمويل الاجتماعي مباشرة مع المؤسسات المالية لمساعدتها على الابتكار من أجل تعزيز أثرها. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦ استهل برنامج "Impact Insurance Facility" لمنظمة العمل الدولية عشرة مشاريع ابتكارية جديدة مع جهات تأمين في أفريقيا، بما فيها عدة جهات تركز على سلاسل القيم الزراعية التي تتمتع بإمكانية تحسين سبل عيش الأسر الريفية، وهو موضوع يتسم بأهمية خاصة بسبب تغير المناخ.

٢٦. ومن ثم يعاد تجميع ونشر الدروس المستخلصة من هؤلاء المبتكرين من خلال مجموعة من حصائل إدارة المعارف، بما فيها الرسائل الإلكترونية "التبصرية الناشئة" ونشرة إخبارية والحدث العرضي. وتتمثل إحدى حصائل إدارة المعارف الأكثر أهمية في مجموعة من النماذج التدريبية، تستهدف أساساً مجال التأمين. وفي عام ٢٠١٥، جرى توقيع مذكرات تفاهم مع ستة معاهد تدريب في أفريقيا وآسيا، من أجل بناء قدراتها على تقديم المحتوى الذي تم وضعه.

### *التدريب*

٢٧. يتعاون برنامج التمويل الاجتماعي مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو في تقديم برنامجه التدريبي "إنجاح نشاط التمويل بالغ الصغر" المعد لبناء قدرات المصارف والاتحادات الائتمانية والجهات المديرة لمؤسسات التمويل بالغ الصغر على توسيع نطاق مجموعة منتجاتها حتى تستجيب لمختلف الاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللأسر المعيشية منخفضة الدخل. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، جرى تكييف هذه المواد لتمكين المؤسسات المالية من استهداف شرائح محددة من الأسواق، بما فيها السكان الريفيون والشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

### *المستثمرون النافذون*

٢٨. يتعاون برنامج التمويل الاجتماعي مع مستثمرين نافذين لضمان أن ينظروا إلى معايير استثمارهم من منظور اجتماعي. وكان الالتزام الأول بهذا البرنامج مع الصندوق الأفريقي الاستثماري للزراعة والتجارة، وهناك نية في التوسع من خلال العمل مع مجموعة من مصارف التنمية الوطنية كذلك.

## الوظائف الخضراء

### *الروابط العالمية*

٢٩. كجزء من المبادرة الخضراء التي تسعى إلى تعزيز انتقال عادل إلى مستقبل مستدام ومنخفض الكربون، ينادي المكتب بتكامل برامج العمل اللائق وتغير المناخ حتى تكون هذه البرامج داعمة لبعضها البعض. وقد ساهمت هذه الجهود في إبرام اتفاق جديد بشأن تغير المناخ عام ٢٠١٥ يعترف بالحاجة الملحة إلى انتقال عادل واستحداث العمل اللائق. ويتفاقم الطلب المتزايد على المستوى القطري لتعزيز استحداث الوظائف الخضراء باعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - وكلا الإطارين العالميين يتيحان فرصاً جديدة ولكنهما يطرحان تحديات من حيث قدرة المكتب على الاستجابة في الوقت المناسب.

٣٠. كذلك، تزود المبادرة الخضراء منظمة العمل الدولية بتوجيه وإرشاد استراتيجيين من خلال الارتقاء بالبحوث والتحليلات والمشورة السياسية وتطوير الأدوات المناسبة. كما ستمكّن الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية من تحديد سياسات اجتماعية وسياسات عمالة، تكون متسقة وفعالة قبل بدء السريان المتوقع لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٢٠.

### *برنامج الوظائف الخضراء*

٣١. قام برنامج الوظائف الخضراء تدريجياً بمساعدة أكثر من ٣٠ بلداً من خلال المشورة السياسية وجمع خبرات وأدوات منظمة العمل الدولية ذات الصلة من خلال مختلف النُهج القطاعية والمواضيعية.

٣٢. ويجري دعم نتائج البرامج القطرية من أجل تعزيز الوظائف الخضراء كهدف رئيسي أو كأحد الأهداف، من خلال المشورة السياسية وبرامج التعاون الإنمائي. وينصب التركيز على تعزيز توفير الفرص للأعمال الخضراء لصالح أصحاب المشاريع المحتملين والموجودين، لا سيما من خلال تنمية المهارات والحصول على التمويل وتخضير ممارسات مزاولة الأعمال وروح تنظيم المشاريع الخضراء.

**٣٣.** وفي غانا والفلبين وأوروغواي، يجري تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في عام ٢٠١٥ بشأن *المبادئ التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع*، وهناك أيضاً طلب على توسيع نطاقه ليشمل المزيد من البلدان.

***مبادرات الشراكة***

**٣٤.** تواصل الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر تقديم إطار تعاوني رئيسي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للمضي قدماً بالاقتصادات الخضراء الشاملة اجتماعياً. وقد توسعت الآن الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر لتشمل ١١ بلداً مع إضافة بربادوس والبرازيل والصين في عام ٢٠١٦، واحتمالات تقديم الخدمات إلى مزيد من البلدان.

**٣٥.** وتقوم منظمة العمل الدولية حالياً مقام أمانة الشبكة المؤسسية لتقييم الوظائف الخضراء، وهي عبارة عن شبكة من المؤسسات البحثية لها هدفان رئيسيان: "١" تعزيز قدرة الحكومات على إرساء واستخدام نماذج تنبؤ للعمالة الخضراء من أجل التخطيط السياسي؛ "٢" تزويد البلدان بالمشورة السياسية بغية تقييم النتائج الاجتماعية ونتائج العمالة وسيناريوهات النمو الأخضر. ولدى الشبكة المؤسسية لتقييم الوظائف الخضراء مجموعة من المدربين المستخدمين في البلدان في كافة أنحاء العالم، لدعم هذه الأهداف، وهي تنظم مؤتمرات مرتين في السنة موجهة نحو الأبحاث والسياسات.

**٣٦.** ومن المتوقع إبرام شراكات موسعة لمزيد من الاتساق السياسي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ واستجابات التكيف فيما يتعلق بالعمل اللائق. وقد حصلت منظمة العمل الدولية رسمياً على صفة عضو مراقب في صندوق المناخ الأخضر في أوائل عام ٢٠١٦، ويحضّر المكتب طلبه بحلول نهاية عام ٢٠١٦ للحصول على اعتماد كامل.

***التدريب***

**٣٧.** بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، توسعت وتنوعت أنشطة التدريب على الوظائف الخضراء وبناء القدرات بشكل كبير. وأُطلقت في أيار/ مايو ٢٠١٦ دورة تدريبية جديدة بشأن "الوظائف الخضراء من أجل انتقال عادل إلى تنمية منخفضة الكربون ومقاومة لتغير المناخ" بغية تزويد الهيئات المكونة بالتعليم والمعارف الجديدة لدعم انتقال عادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً.

## ثالثاً - الاستنتاجات

**٣٨.** بشكل عام، أحرز المكتب تقدماً جيداً في تحقيق النتيجة ٤. ويتجاوز الطلب الحالي الموارد المتاحة ويعطي المكتب الأولوية للتدخلات التي تتمتع بأعلى إمكانية من حيث نطاقها وتأثيرها.

***مشروع قرار***

***٣٩. يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته في مواصلة تنفيذ الاستراتيجية من أجل تحقيق النتيجة ٤ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-١٧ بشأن تعزيز المنشآت المستدامة.***